

الجريدة الرسمية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٨٦) الصادر في يوم الاثنين ٢٩ رمضان سنة ١٣٦٥ - ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ (السنة ١١٧)

لسمنا بما هو آت :

قادة ١ - تعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٥ بالموافقة على الاتفاق الموقع عليه في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٤ الخاص بالمؤتمر التقدي والمالي للأمم المتحدة المنعقد في بريوت وودز على الوجه الآتي :

” مادة ٢ “ يؤذن لوزير المالية في أن يدفع حصة الحكومة المصرية المقرر دفعها ذهباً كما حددها الاتفاق المشار إليه في المادة السابقة من غطاء القند الذهبي لأوراق القند المصري أو أن يشتري الذهب اللازم لدفع هذه الحصة في حدود مليونين من الجنيهات ، ويؤذن له أيضاً في أن يدفع الحصة المقرر دفعها بالعملة المصرية كما حددها الاتفاق المذكور .

لؤخذ المبالغ اللازمة للأغراض المتقدمة من الاحتياطي العام .

قادة ٢ - لهل وزيرى الخارجية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بقصر المنزه في ٢٢ رمضان سنة ١٣٦٥ (١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦)

فاروق

لجامر لفضرة صاحب لجلالة

لوزير المالية لوزير الخارجية لئيس لجلس الوزراء
لهيد الرحمن لبيلى لهمد لطفى لسيدي لهسماعيل لهديقى

لوزارة المالية

لقرار لوزارى رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٦

بشان لبطال ما يرد من رسم الإنتاج عن النييد وتعديل فئة ما يرد عن الكبريت والويسكى والجن المصنوعة محليا والتي تصدر الى السودان

لوزير المالية

لبعد الاطلاع على المادة الثانية من المرسوم الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٩٣٥ بالترخيص بركل أو بعض رسم الإنتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية التي تصدر للاستهلاك في السودان ؛

لخلص

مشروع مرسوم رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٦ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٥ بالموافقة على الاتفاق الموقع عليه في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٤ الخاص بالمؤتمر التقدي والمالي للأمم المتحدة المنعقد في ” بريوت وودز “

قرار ووزارى رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٦ بشأن لبطال ما يرد من رسم الإنتاج عن النييد وتعديل فئة ما يرد عن الكبريت والويسكى والجن المصنوعة محليا والتي تصدر الى السودان .

قرار ووزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦ بالترخيص لمل ال . ج بالى وشركاه معزاة عمليات بيع الأوراق المالية بالأجل .

لخلق بهذا العدد :

اعلانات الدخول بالمدارس الأميرية في السنة المدرسية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ . اعدادا كليات جامعى فؤاد الأول وقاروق الأول

لخوانين . لراسم . لقرارات ، الخ .

لرسوم لبقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٦

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٥ بالموافقة على الاتفاق الموقع عليه في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٤ الخاص بالمؤتمر التقدي والمالي للأمم المتحدة المنعقد في ” بريوت وودز “

لحن لكاروق لاول ملك لخصر

لبعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛